



Ref/160/

Date: 24 /04/2024

تهدي الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبالإشارة إلى رسالة المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصر المؤرخة في 20 شباط 2024، نتشرف أن ترافق إجابة وزارة العدل في حكومة جمهورية العراق، بشأن التقرير المواضيعي القادم للمقرر الخاص الذي سيقدمه إلى الدورة 57 لمجلس حقوق الإنسان في شهر أيلول 2024.

تغتنم الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه المناسبة لتعرب لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، عن فائق التقدير والاحترام.

جنيف: 24 نيسان 2024



مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - جنيف





Ref/161

Date: 24/04/2024

(Courtesy Translation)

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the letter of the Special Rapporteur on contemporary forms of slavery, including its causes and consequences dated on 20 February 2024, has the honour to convey the response of the Iraqi Ministry of Justice on the Special Rapporteur's upcoming thematic report to be presented to the Human Rights Council at its 57th session in September 2024.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration

Geneva, 24 April 2024

**Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights,
Geneva**

Attachment:

- response (2 pages)



مساهمة وزارة العدل في جمهورية العراق بشأن تقرير المقرر الخاص المعني باشكال الرق المعاصر:

1. بخصوص برامج العمل المطبقة للأفراد المسجونين في العراق فقد نصت المادة (20/ اولاً) من قانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم 14 لسنة 2018 (تكفل دائرتا الاصلاح العراقية واصلاح الاحداث لكل نزيل مودع قد أتم (15) سنة من عمره حق العمل في حدود قدرته ومؤهلاته في نطاق القواعد الفنية للتصنيف بقصد تأهيله وتدريبه مهنياً وتهيئة اسباب العيش له بعد انقضاء مدة محكوميته ومساعدته على ادماجه في المجتمع) كما نصت المادة (20) ثانياً من القانون اعلاه (على دائرتي الاصلاح العراقية واصلاح الاحداث انشاء وتوفير الورش والمعامل والمنشآت ومستلزمات العمل الكريم المناسب للنزلاء والمودعين والاستغلال الامثل للامكانات والتخصيصات المالية المتوفرة لها).

• أولت حكومة العراق اهتماماً خاصاً بموضوع العمل وتنظيمه بالنسبة للنزلاء والمودعين من خلال احالة مسودة مشروع تعليمات تشغيلهم الى مجلس الدولة لاستكمال الاجراءات الاصولية لاصدارها، وذلك استناداً الى احكام المادة (5) من قانون مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل، وأكدت وزارة العدل ان المشروع هذا يُعد من ضمن فقرات برامج التأهيل للنزلاء التي سوف تساهم بأعادة اندماجهم في المجتمع وتشغيلهم مما يعود بالنفع العام للدولة والخاص للنزيل، وفق المعايير الدولية لحقوق الانسان.

• تسري احكام قانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم (14) لسنة 2018، على جميع النزلاء والمودعين في دائرة الاصلاح العراقية ودائرة اصلاح الاحداث، والموقوفين في مراكز التوقيف والتسفيرات، دون تمييز بسبب الانتماء الديني او الرأي السياسي أو الانتماء القومي او المركز الاجتماعي او المعتقد الديني.

• وبما يخص التعليم في الاقسام الاصلاحية، استناداً الى مانص عليه قانون رقم (14) لسنة 2018 الفصل السادس (تعليم النزلاء والمودعين مادة (1/ اولاً) لكل نزيل ومودع الحق في التعليم ومواصلة الدراسة وبناءً على ذلك قامت وزارة العدل بسلسلة من الاجراءات المختصة بالجانب التعليمي والمهني، وكما مبين ادناه:

1. افتتاح مركز محو الامية (التحدي) في قسم سجن بغداد المركزي في سنة 2022.



2. تخصيص كرفان لتعليم اطفال السجينات في سجن النساء الرصافة السادسة من قبل الباحثة الاجتماعية.

- استمرار العمل بورش تدريبية في الاقسام الصحية على مدار السنة والمخصصة للاحداث والتي يتم من خلالها تدريبهم على المهن المطلوبة في سوق العمل (حدادة ، نجارة حاسبات اعمال يدوية، خط ورسم) وبعد اجتياز الدورات يتم منح الاحداث شهادة تخرج يستفيد منها الحدث عند الافراج الشرطي.